توظيفُ علاقةِ المخالفةِ في التعليل عند سيبويه

أ. د. البندري بنت عبد العزيز العجلان[١]
د. هند بنت عبد العزيز السليمان[٢]

الملخص

يتناول البحث المواضع التي اجتمعت فيها مخالفتان للحكم، أو القياس، أو الباب، ونحو ذلك في كتاب سيبويه وظهر فيها توظيف سيبويه المخالفة الأولى كعلة للمخالفة الثانية، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفيِّ الاستقرائيِّ، وعلى المنهج الوصفيِّ التحليليِّ لدراسة هذه المواضع وتحليلها، وقد تناول المبحث الأول: علاقة المخالفة في كتاب سيبويه من حيث دلالتها اللغوية، وأساليب سيبويه في استعمالها، ومدى ارتباطها بالخروج عن القياس، وتوضيح العلاقة بين المشابهة والمخالفة، وتحديد العلاقات بين المخالِف والمخالَف في كلتا المخالفتين، وإظهار مواضع المخالفة وعناية سيبويه بتوضيح المخالفة وتحديدها. أمَّا المبحث الثاني: فقد تناول توظيف سيبويه علاقة المخالفة للتعليل عند مخالفة أصل البنية أو التركيب، أو أصل الاشتقاق، أو مخالفة الحكم الإعرابي، أو أصل التصرف.

وكان من أبرز نتائج البحث: إظهار تميز المخالِف عن نظائره، وأنَّ المخالفة لم تخرجه عن بابه وأنَّ اجتماع مخالفتين في اللفظ الواحد تدلُّ على ذلك كما تدلُّ على كون المخالفة الأولى علة للمخالفة الثانية؛ لأنَّ التغيير يقود إلى تغيير آخر.

الكلمات المفتاحية: المخالفة، توظيف، المشابهة، التعليل.

(١) أستاذ النحو والصرف
(٢) أستاذ النحو والصرف المساعد -جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

Research Summary

This research deals with instances containing two contradictions to the ruling, analogy, section, or otherwise in Sibawayh's book, where Sibawayh used the first contradiction as a justification for the second contradiction. This research is based on the inductive descriptive approach and the descriptive analytical approach to study and analyze these instances. The first topic deals with: the relationship of contradiction in the book of Sibawayh in terms of its linguistic meaning, as well as the methods employed by Sibawayh in its usage, and the extent of its connection to deviating from analogy. It also explains the relationship between similarity and contradiction, defines the relationship between the contradicting and the contradicted in both contradictions, and brings forth the instances of contradiction as well as the attention paid by Sibawayh to explaining and defining the contradiction. The second topic deals with: the usage of the relationship between contradiction and justification by Sibawayh where there is a contradiction to one of the following: structure origin or structure, derivatives origin, parsing rule contradiction, or morphology origin.

The most prominent research results are the following: presenting the distinction of the contradicting one over its analogous, and that the contradiction did not exclude it from its section. The study also finds that the first contraction provides a justification for the second one, as change begets another change.

Keywords: contradiction, usage, similarity, justification.

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أمَّا بعد؛ فإنَّ كتاب سيبويه أقدم الكتب النحوية التي وصلت إلينا، وله قيمة علمية كبيرة، عني به الدارسون قديمًا وحديثًا، إذ يزخر هذا الكتاب بالكثير من المفاهيم والعلاقات التي تعين دراستها على فهمه وتيسيره، وقد دعا بعض المحدثين كالحاج عبد الرحمن صالح إلى النظرية الخليلية التي تعدُّ قراءة تقويمية جديدة لما ذكره الخليل في كتاب سيبويه الذي وسعَّ ووضحَّ هذه المفاهيم والعلاقات، وتُعنى هذه النظرية الحديثة بالمفاهيم النحوية التي يُعدُّ كتاب سيبويه منبعها الأصيل(١).

وبعد قراءات متأنية في كتاب سيبويه ظهر أنَّه عُني عناية فائقة بعلاقات المشابهة والمخالفة بين التراكيب والأبنية، ووظَّف هذه العلاقات لمقاصد مختلفة.

ولحظ البحث أنَّ سيبويه ينطلق من مخالفة شيء لأصله أو لأشباهه ونظائره لاختلافهما في الحكم أو البناء أو غير ذلك، ثم يجعل هذه المخالفة علة لمخالفة أخرى ليس لها علة إلَّا المخالفة الأولى.

وبدأ البحث متتبعًا استعمال سيبويه للفعل (خالف) وتصريفاته فوجده يستعمله كثيرًا، فقد وردت المادة منه فعلًا، ومصدرًا، واسم فاعل في اثنين وستين موضعًا من الكتاب، وبعد استقراء الوحدات المعجمية الدَّالة على المخالفة في الكتاب تبيَّن أنَّها على النحو الآتي: الفعل (خالف) ورد في أربعة عشر موضعًا، وورد الفعل (خالَفتْ) في أربعة عشر موضعًا، والفعل

(١) النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسية) لعبد الرحمن الحاج صالح، منشور في كراسات المركز (سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية) العدد الرابع ٢٠٠٧م الجزائر. من، ص٤- ١١٨، مفهوم الانفراد، ص٣٢.

(خالفه) في موضعين، و(خالفوا) في ثلاثة مواضع، و(خَالَفتْها) في خمسة مواضع، والفعل الماضي المبني لما لم يسم فاعله(خُولف) في ستة مواضع، والمضارع (تخالف) في موضع واحد، والفعل (يخالِف) في ستة مواضع، والفعل (يُخالَف) في موضع واحد والفعل (تُخالِف) في موضع واحد، والفعل (تُخالَف) في موضع واحد، والمصدر(مخالفة) في أربعة مواضع، واسم الفاعل (مخالِف) في خمسة مواضع.

واقتصر البحث على دراسة المواضع التي ظهر فيها توظيف سيبويه لعلاقة المخالفة للتعليل في المستويين النحويِّ والصرفيِّ.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تنبع من أهمية المدونة نفسها، ومن الهدف الذي يسعى لإبرازه، وهو الكشف عن توظيف سيبويه علاقة المخالفة للتعليل.

الدراسات السابقة

لم يقف البحث على أي دراسة أُفردت لدراسة توظيف سيبويه لعلاقة المخالفة في التعليل.

مشكلة البحث

لاحظ الباحث أنَّ سيبويه ينطلق من علاقات المشابهة ثم يربطها بعلاقات المخالفة، ويربط بين علاقات المخالفة بعضها ببعض، ويوظف علاقات المخالفة في التعليل، فجاء البحث ليكشف عن هذه العلاقات.

أسئلة البحث

١. ما العلاقة بين الـمُخالِف والمـُخالَف؟

٢. ما مجال المخالفة؟

٣. ما أسباب المخالفة؟

٤. كيف وظَّف سيبويه المخالفة في التعليل؟

أهداف البحث

- الكشف عن علاقة المخالفة في كتاب سيبويه.
- بيان توظيف سيبويه علاقة المخالفة في التعليل.

الكلمات المفتاحية: المخالفة، توظيف، المشابهة، التعليل.

منهج البحث

اتبع البحث المنهج الوصفيَّ الاستقرائيَّ في جمع المادة العلمية وتصنيفها، واتبع أيضًا المنهج الوصفيَّ التحليليَّ في تحليل نصوص كتاب سيبويه واستجلاء مقاصده التعليلية من استعمال (المخالفة).

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المبحث الأول: علاقة المخالفة في كتاب سيبويه.

المبحث الثاني: توظيف سيبويه علاقة المخالفة للتعليل.

المبحث الأول

علاقة المخالفة في كتاب سيبويه

الدَّلالة اللغوية للمخالفة

الفعل خالف يُخَالف، فعل ثلاثي مزيد بالألف ثانية، على وزن (فاعَل) والمصدر على القياس (مُفاعلة) دالٌّ على المُضَادَّة[١] من الخُلف الدَّال على مجيء شَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ يَـقُومُ مَقَامَه[٢]، وهذا يعني أنَّ هناك علاقة بين المخالِف والمخالَف.

أساليب سيبويه في استعمال المخالفة

استعمل الفعل (خالف) على وزن (فَاعَل) الذي يفيد المشاركة، مثل: ناقش، وشارك، وقاتل وضارب، ودلالة المخالفة عنده معنوية، وتقتضي وجود شيئين، أولهما مُخَالَف متقدم يعدُّ أصلًا، وثانيهما مُخَالِف متأخر عنه خالفه في صفته، أو بنائه، ... أو غير ذلك، ولكنَّه مازال مشاركًا له في بابه أو عمله.

وينصُّ سيبويه على وجه المخالفة فيقول: "خالف في"[٣] ثم يذكر وجه المخالفة، أو يذكر المسألة ثم يعقب كقوله: "فمن ثمَّ خالف"[٤]، ويأتي بالمخالِف ثم يعلق، نحو قوله: "وخالف وصف أمسِ"[٥]، ويتحدث عن (لا) النافية للجنس، ثم يقول: "فخُولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خُولف بأيُّهم حين خالفت الذي، وكما قالوا: يا الله حين خالف سائر ما

(١) ينظر: تاج العروس، للزبيدي (مادة خ ل ف)، ٣٤/ ٢٧٤.
(٢) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، ٢/ ٢١٠، والكليات، للكفوي (٤١٤).
(٣) الكتاب، ١/ ١٨٩.
(٤) المصدر السابق، ١/ ٣٧٠.
(٥) المصدر السابق، ٢/ ١٨٦.

فيه الألف واللام"[١]، وقال: "وكما أنَّ ليس لـمَّا خالفت سائر الفعل ولم تصرفْ تصرفَ الفعل تُركت على هذه الحال"[٢].

ويكرر لفظ المخالفة في مسألة واحدة، وبأكثر من صورة[٣]، ويكرر المسألة التي فيها مخالفة أكثر من مرة. كما فعل في (يا الله) قال:" كما أنَّ قولك: يا اللهُ حين خالف سائرَ ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفَه"[٤].

وقال: "كما أنَّهم حين قالوا: يا أللهُ، فخالفوا ما فيه الألف واللام، لم يصلوا ألفَه وأثبتوها"[٥].

أي أثبتوها ولم يجعلوها كألف الوصل التي يجوز حذفها. وقال: "وكما قالوا: يا الله حين خالفت ما فيه الألف واللام"[٦].

وكان سيبويه عند إشارته للمخالفة وتوضيحه للفظ، أو البناء، أو العمل يعمد دائمًا للربط بينه وبين نظائره ممَّا خالف بابه، وقد يعدُّ المخالفة شذوذًا لكنَّها لا تخرج من الباب. قال:" وقالوا: يِجِب كما قالوا: يِئْبَى، فلمَّا جاء شاذًّا على بابه على (يَفْعَلُ) خُولف به كما قالوا: يا الله، وقالوا: (ليس) ولم يقولوا: (لاس) فكذلك يِجِب"[٧].

والتزامًا بحدود هذا البحث فقد عُني بالأساليب التي وُجدت فيها مخالفتان:

المخالفة الأولى: مخالفة الأصل أو الأخوات أو النظائر.

(١) المصدر السابق، ٢/ ٢٧٥.
(٢) المصدر السابق، ٢/ ٤٠٠.
(٣) ينظر: الكتاب، ٢/ ٤٠٠.
(٤) المصدر السابق، ٢/ ٤٠٠.
(٥) المصدر السابق، ٢/ ١١٠.
(٦) المصدر السابق، ٢/ ٢٧٥.
(٧) المصدر السابق، ٤/ ١٠٩.

المخالفة الثانية: ما كانت نتيجةً للمخالفة الأولى.

ارتباط المخالفة بالخروج عن القياس

ومن ذلك ارتباط المخالفة بالخروج عن القياس: كالخروج عن الأصل، والعدل، ومخالفة الأخوات، ومخالفة النظائر، ومخالفة الباب. **ومن أمثلة ذلك:**

الخروج عن الأصل نحو مررتُ بكلٍّ قائمًا، ومررت ببعضٍ قائمًا، إذ يخالف الاسمان (كلّ) و(بعض) أصلهما، ويخرجان عليه، فهما يشابهان الضمير في أنَّهما لا يُنعتان ولا يُنعت بهما، فلا تكون (كلٍّ) صفة ولا موصوفة، ومن ثمَّ لا يعرب (قائمًا) وصفًا لـ(كلٍّ) ؛لأنَّ (كلَّ) معرَّفٌ بنية الإضافة، فهو مركب إضافي حذف منه المضاف إليه وهو المقصود بالوصف، وظهر باقي التركيب بصورة النكرة (كلّ)،ويكون إعراب (قائمًا) حالًا، وصاحب الحال معرفة، قال سيبويه: "وإنَّما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين، لأنَّه لا يحسن لك أن تقول: مررت بكلٍّ الصالحين ولا ببعضٍ الصالحين. قبُح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه، لأنَّه مخالف لما يضاف، شاذ منه"(١).

وارتبطت المخالفة بـ **(العدل)**: في نحو: عمر وزفر، قال سيبويه: "وأمَّا عمر وزفر، فإنَّما منعهم من صرفهما وأشباههما أنَّهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنَّما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامرٍ وزافرٍ"(٢).

أمَّا مخالفة **الأخوات**، فقد خالفت (لا) النافية للجنس أخواتها من الأحرف الناسخة

(١) الكتاب، ٢/ ١١٤.

(٢) المصدر السابق، ٣/ ٢٢٣.

قال سيبويه: "فلمَّا خُولف بها عن حال أخواتها خُولف بلفظها كما خُولف بخمسة عشر"(١).

وأشار إلى مخالفة النظائر عندما خالف نعت المنادى المفرد العلم في نحو: (يا زيدُ الطويلُ) نعت نظيره المبني (أمس) في قولهم: لقيته أمسِ الأحدثَ(٢).

أمَّا فيما يتعلق بمخالفة الباب، فقد أشار سيبويه إلى أنَّ الباب فيما كانت لامه من حروف الحلق وعينه معتلة ألَّا تفتح لأنَّها تكون ساكنة نحو: جَاءَ يَجِيءُ وكذلك المضاعف: نحو: دَعَّ يَدُعُّ هذا أصل الباب(٣).

ونقل سيبويه عن يونس أنَّ بعض العرب يخالفون أصل باب يجيء ويقولونَ: كَعّ يَكَعُّ، على فَعَل يَفْعَل. والأجود عند سيبويه أن يبقى على الأصل (يَكِعّ) على وزن (يَفْعِل)؛ لأنَّ العين منه ساكنة قال: "وخالفت باب جئت كما خالفتها في أنَّها قد تحرك"(٤).

ومخالفة الإجماع عند سيبويه تعني مخالفة العرب أو النحويين، قال: "وإن زعم زاعمٌ أنَّه يقول: مررتُ برجل مخالطِ بدنه داء، ففرق بينه وبين المنوَّن. قيل له: ألستَ تعلم أنَّ الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك: مررتُ برجل ملازمٍ أباك، ومررت برجلٍ ملازمِ أبيك، أو ملازِمك، فإنَّه لا يجد بُدًّا من أن يقول: نعم، وإلَّا خالف جميعَ العرب والنحويين"(٥).

(١) المصدر السابق، ٢/ ٢٧٥.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ١٨٦.
(٣) ينظر: المصدر السابق، ٤/ ١٠٧، والأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ١٠٤.
(٤) ينظر: الكتاب، ٤/ ١٠٧.
(٥) الكتاب، ٢/ ١٩، وينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، ٦/ ٩٥.

العلاقة بين المشابهة والمخالفة

بنى سيبويه كثيرًا من القواعد والأحكام النحوية على علاقة المشابهة[١] فيعطى المشبه حكم المشبه به، وإن لم يكن بينهما شبه كامل، كما في تشبيه اسم الفاعل بالفعل المضارع؛ وإعماله عمل الفعل[٢]، فالاسم لا يعمل إلَّا إذا أشبه الفعل[٣]، ولكنَّه أيضًا لا يعمل إلَّا بشروط، وهذا ما يخالف فيه الفعل، وكذلك شبه سيبويه الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ لذا أجاز عملها حملًا عليه، وإن كانت دونه في ذلك[٤].

وعلى هذا فقد يشبه الشيء بالشيء وهو مخالف له، أو ليس مثله في جميع أحواله[٥] ومن ذلك كما ذكر سيبويه أنَّ العرب قالت: بغَّال لصاحب البغل، شبَّهوه بما لحقته لاحقة النسب في آخره، فشبهوا (بغّال) في دلالتها على النسب بالمنسوب قياسًا؛ لأنَّهم يشبِّهون الشيء بالشيء وإن خالفه"[٦] وقال: "ومنهم من يقول: حُبْلَوِيٌّ فيجعلها بمنزلة ما هو نفس الحرف. وذلك أنَّهم رأوها زائدة يبنى عليها الحرف، ورأوا الحرف في العدة والحركة والسُّكون كمَلْهى فشبَّهوها بها، كما أنَّهم يشبهون الشيء بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع"[٧]. وكذلك شبه الخليل همزة (أل) بهمزة (أحمر) في الاستفهام، فقالوا: آلرجل؟ كما قالوا: آحمر؟ وهمزة الرجل

(١) ينظر: قضية الشبه في النحو العربي، لفؤاد الحطاب، ص١٤، ٢٤.
(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ١٧١-١٧٢، ١/ ١٦٤، ١/ ٢٨٢، والمقتضب، للمبرد، ٤/ ١٤٩، وشرح الكتاب، للسيرافي، ٤/ ٨٣.
(٣) ينظر: الكتاب، ١/ ٩٥-٩٦.
(٤) ينظر: المصدر السابق، ١/ ١٩٤، ١/ ٢٠٤، والتعليقة، للفارسي، ١/ ١٤١.
(٥) ينظر: الكتاب، ١/ ١٨٢، ٣/ ٣٧٤، وقال في موضع آخر في المصدر نفسه: ٢/ ٢٥٩: "كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريبًا منه".
(٦) الكتاب، ٣/ ٣٨٢، وينظر المصدر نفسه، ١/ ٢٥٩، ٣/ ٦٤٦.
(٧) الكتاب، ٣/ ٣٥٣.

همزة وصل، وهمزة أحمر همزة قطع، ولكنَّهما زائدتان[١]، وكذلك لا يجوز عند سيبويه فصل (لا) النافية للجنس عن اسمها الذي تركبت معه كما لا يجوز فصل (خمسة) عن (عشر)؛ لأنَّه مشبه به[٢]، وعلى الرغم من أنَّ علاقة المشابهة تعطي المشبه حكم المشبه به إلَّا أنَّ المخالفة تحول بين الشيء وما أشبهه، فتمنعه من اكتساب كلِّ مزايا ما أشبهه في الدلالة، ومن ذلك: (لا) النافية تخالف أصلها، فالأصل في الحرف ألَّا يعمل إلَّا إذا شبه بالفعل، و(لا) تُشبه بالفعل (ليس)[٣] في دلالة النفي فتعمل عمل الأفعال الناسخة ولكنَّها تخالف (ليس) فلا تعمل إلَّا في نكرة، ولا يفصل بينها وبين ما عملت فيه. قال سيبويه: "وليس أيضًا كلُّ شيء يخالف بلفظه يجري مجرى ما كان في معناه"[٤].

وتنبه سيبويه إلى أنَّ العرب إذا وجدت الشيء مخالفًا لأشباهه غيرته عن حاله، قال سيبويه: "وهم ممَّا يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفًا"[٥]. وقال: "فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه لأنَّه ليس مثله"[٦] مما يعني أنَّ الشيء إذا شبه بغيره أخذ بعضًا من أحكامه ورغم الشبه إلَّا أنَّ بينهما مخالفة، وعلاقة المشابهة تعطي المشبه حكم المشبه به، وكذلك المخالفة لا تخرج المخالِف عن حكم المخالَف.

المخالفة قد تسبب مخالفة أخرى

بيَّن سيبويه في مواضع من كتابه أنَّ المخالفة قد تؤدي إلى مخالفة أخرى، ومن ذلك:

(١) ينظر: المصدر السابق، ٣/ ٣٢٥.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٢٨٤-٢٨٥.
(٣) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٢٦٩، ٢/ ٢٩٩.
(٤) المصدر السابق، ٢/ ٣٠٠.
(٥) المصدر السابق، ٤/ ١١١.
(٦) المصدر السابق، ٢/ ١٢٨.

تعليل سيبويه حذف ياء (حنيفة) وواو (شنوءة) عند النسب، قال: "وذلك لأنَّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلمَّا اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذفٌ لازم لزمه حذفُ هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يُحذف لأمرٍ واحد، فكلمَّا ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد"(١).

وهذا ما عبَّر عنه من بعده من النحويين بالتغيير الذي يستحسن بعد التغيير(٢)، والتَّغْيِير يأنس بالتغيير(٣)، والتغيير مُؤنسٌ بالتغيير(٤)، والحذف يؤنس بالحذف(٥)، وأتبعوا التغيير التغيير(٦).

العلاقات بين المخالَف والمخالِف في المخالفة الأولى

أولًا: علاقة فرع بأصل: ومن ذلك

١. مخالفة العلم المعدول لأصله(٧).

٢. مخالفة العدد المركب المصوغ على وزن (فاعل) أصل الإضافة في علاقته بجزئه الثاني(٨).

٣. مخالفة العدد المركب نحو (خمسة عشر) أصله المعطوف بالواو (خمسة وعشرة)(٩).

(١) الكتاب، ٣/ ٣٣٩.
(٢) ينظر: الأصول، لابن السراج، ١/ ١٠٥، والإنصاف، للأنباري، ١/ ٣٢٦، وأسرار العربية، للأنباري (٣٤٣) والأمالي، لابن الشجري، ٢/ ٣٠١، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ١/ ١١٧. وشرح المفصل، لابن يعيش، ١/ ٣٧٧.
(٣) ينظر: الممتع، لابن عصفور، ١/ ٣٢١، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، ٣/ ٩٢.
(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ١/ ٣٧٧، ٣/ ٤٤٩.
(٥) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي، ٦/ ٥٢٠.
(٦) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، ٤/ ٤٣٤.
(٧) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٢٣.
(٨) ينظر: المصدر السابق، ٣/ ٢٩٨، وشرح الكتاب، للسيرافي، ١٢/ ١٤٠.
(٩) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٩٧.

٤. مخالفة ما جاء من الأفعال على (فعَل يفعَل)، أصل بناء المضارع الملزم بالمخالفة بين حركتي عين الماضي والمضارع(١).

٥. مخالفة الاسم المبهم أصله وهو الاسم غير المبهم(٢).

ثانيًا: علاقة أخوة

فـ (أي) الموصولة أخت للأسماء الموصولة(٣). و(ليس) فعل ناسخ ناقص مثل الأفعال الناسخة(٤)، و(لا) النافية للجنس أخت في العمل لـ(إنَّ وأخواتها)(٥)، و(أُخر) صفة كأخواتها الكُبَر والصُغَر(٦).

ثالثًا: علاقة نظير بنظائره

فـ(أل) في لفظ الجلالة (الله) زائدة كما في الرجل ونحوه من الأسماء، ولكنَّها لازمة لا تنفك عنه كما هي الحال مع باقي الأسماء(٧).

علاقة المخالِف الثاني بما خالفه

المخالفة الثانية جاءت نتيجة للتغيير الأول، ومن ثمّ فالمخالِف الثاني يعدُّ خارجًا عن أقيسة العربية، لا علة له إلَّا كثرة التغيير في الكلام، ومن ذلك ما جرى عليه وجود (أل) التعريفية كلاصقة زائدة على الأسماء يجوز حذفها منها، إلَّا أنَّها جاءت لازمة في لفظ (الله)

(١) ينظر: المصدر السابق، ٤/ ١٠٧.
(٢) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٨٠.
(٣) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٤٠٠.
(٤) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٤٠٠.
(٥) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٢٧٤، واللباب في علل الإعراب، للعكبري، ١/ ٢٢٦.
(٦) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٢٤-٢٢٥.
(٧) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٤٠٠، ٢/ ٢٧٥.

علمًا لله -سبحانه وتعالى- لا تنفك عنه وهذه هي المخالفة الأولى، وكانت سببًا للمخالفة الثانية وهي ثباتها عند النداء (يا الله)[١]. فالأصل أن تتركب جملة نداء الاسم الذي به لاصقة (أل) من حرف النداء وأيُّها أو أيّتها، فلا تباشر[٢] (يا) النداء الاسم الذي به (أل) إلَّا بواسطة نحو: يا أيُّها الرجل.

وكذلك الأصل في اسم (لا) النافية للجنس أن يكون معرفة، وملازمته التنكير مخالفة أدت إلى تركب (لا) مع الاسم وهذه مخالفة ثانية[٣].

موضع المخالفة

تنوَّع موضع المخالفة المؤدية لمخالفة أخرى، فقد تكون في بنية اللفظ، أوفي الإعراب، أو في البناء، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المخالفة في بنية الكلمة

- خالف الفعل (ليس) في جموده على صورة الماضي الأصل في الأفعال وهو التصرف ثَمَّا أدى إلى تغيير آخر يبعده عن الأفعال ويقربه من الحروف، وهو سكون العين[٤].
- خالف مضارع (أبى) قياس الأصل في تصريف الأفعال المضارعة[٥]، بمخالفة حركة عين المضارع عين الماضي ممَّا أدى لمخالفة أخرى في صورة المضارع بكسر ياء المضارعة.
- خالفت (أل) الزائدة في لفظ الجلالة (الله) شبيهاتها المعرفات للأسماء في لزومها لفظ

(١) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ١٩٥.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ١٩٧.
(٣) ينظر: الكتاب، ٢/ ٢٧٤-٢٨٨.
(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ٢/ ٣٩٣-٣٩٤.
(٥) ينظر: الكتاب، ٤/ ١١٠-١١١.

(الله) فأدى ذلك إلى دخول (يا) النداء على ما فيه (أل) ومعاملة الزائد معاملة الحرف الأصلي في النداء وقطع الهمزة منها[١].

المخالفة في الدلالة

خالفت الأسماء المبهمة كالأسماء الموصولة والضمائر ونحوها الأصل في الأسماء وهو عدم الإبهام فأدى ذلك إلى مخالفة تصريفها لتصريف الأسماء غير المبهمة[٢].

المخالفة في التركيب

- خالفت (أي) الموصولة أخواتها في تركيب صلة الموصول بعدها[٣]، إذ جاز حذف صدر الصلة، وترتب على ذلك مخالفة أخرى تمثلت في بنائها على الضم مخالفة بذلك أخواتها الموصولات المبنيات على السكون نحو (من) و (ما) ونحوهما.
- خالفت (خمسة عشر وأخواتها) الأصل في تركيب العدد الزائد عن عشرة إذ الأصل فيه العطف (خمسة وعشرة)[٤]، فأدت هذه المخالفة إلى معاملته معاملة الاسم الواحد المركب من جزأين في البناء على فتح الجزأين.
- خالفت الأعداد (الحادي عشر وأخواتها) المركبة على وزن (فاعل) أصل تركيبها الإضافي[٥].

(١) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ١٩٧.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ٣/ ٢٨٠.
(٣) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٤٠٠، ومعاني القرآن، للأخفش، ١/ ٢١٨-٢١٩.
(٤) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٩٧.
(٥) ينظر: المصدر السابق، ٣/ ٣٠٧.

المخالفة في التنكير والتعريف

خالفت (لا) النافية للجنس أخواتها[١]، في كون اسمها نكرة متصلًا بها، وبُني على هذه المخالفة مخالفة أخرى هي بناء اسمها لتركبه معها.

المخالفة في الاشتقاق

خالف العلم المعدول أصل الاشتقاق، فالأصل في الاسم العلم أن يشتق من المصدر (فعامر) مشتق من (العَمْر)، و(عُمر) مأخوذ من (عامر)[٢].

عناية سيبويه بالمخالفة

ظهرت عناية سيبويه بتوضيح المخالفة وتحديدها فيما يلي:

١. الربط بين ظواهر المخالفة

أظهر سيبويه عناية كبيرة بربط المخالِف بغيره مما كان مثله مخالِفًا في غير بابه، وذلك لبيان أثر المخالفة وتحديدها، كما فعل بالربط بين (لا) النافية للجنس في مخالفتها لأخواتها في البناء والتركيب بخمسة عشر قال سيبويه: "لأنَّ (لا) إنَّما تُجعل وما تعمل فيه اسمًا واحدًا إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل (خمسةً) من (عشرَ) كذلك لا يستقيم هذا لأنَّه مشبهٌ به، فإذا فارقه جرى على الأصل"[٣]، ووضَّح سيبويه أنَّ المخالفة الأولى في (لا) النافية للجنس لازمة فهي لا تعمل إلّا في النكرة؛ لذا ربط بين ملازمة اسم (لا) النافية للجنس للتنكير وعدم انفصاله عنها بمجرور (ربَّ) و (كم) مع أنَّ (رُبَّ) حرف، و(كم) اسم، ولكنَّهما يتفقان مع (لا) في كون معمولهما نكرة، قال سيبويه: "فلا تعمل إلَّا في نكرة كما أنَّ

(١) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٢٧٤.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ٣/ ٢٧٠-٢٧٨.
(٣) الكتاب، ٢/ ٢٨٤، وينظر المصدر نفسه، ٢/ ٢٧٦.

(رُبَّ) لا تعمل إلَّا في نكرة، وكما أنَّ (كمْ) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلَّا في النكرة ...، فخُولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خُولف بأيُّهم حين خالفت (الذي)، وكما قالوا (يا لله) حين خالفت ما فيه الألف واللام"(١)، ومما سبق تظهر عنايته الفائقة بالجمع بين ظواهر المخالفة في الأبواب المختلفة، فـ (لا) النافية للجنس مشبهة بـ (خمسة عشر) لكنَّها أيضًا خالفت أخواتها كما خالفت (أي) و (يا لله) أخواتها، فالجامع بينهم مطلق المخالفة وكذلك أثر المخالفة في كلٍّ منها.

وفي موضع آخر ربط سيبويه بين مخالفة (أي) لأخواتها في جواز حذف صدر الصلة وبين (يا لله) وبين (ليس) قال: "خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلَّا قليلًا. كما أنَّ قولك: يا الله حين خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه، وكما أنَّ (ليس) لـمَّا خالفت سائر الفعل ولم تصرَّف تصرُّف الفعل تركت على هذه الحال"(٢)، ونجده كذلك يربط بين الشذوذ في كسر حرف المضارعة في (يِئبى) بمخالفة (يا لله) و(ليس) قال: "خُولف به كما قالوا: يا لله، وقالوا: (ليس) ولم يقولوا: (لاس) "(٣).

٢. التعليل بالمخالفة المؤدية إلى مخالفة القياس

إنَّ العناية بالتعليل يعدُّ من أبرز سمات الدرس اللغوي القديم الذي يمثله كتاب سيبويه، فكثيرًا ما يذكر سيبويه في كتابه عللًا مختلفة، كعلة كثرة الاستعمال، أو قلته، وعلة الثقل، والخفة، وعلة السماع وعدم السماع، وغيرها.

والمخالفة قد تأتي فيها صورة المخالِف خارجة عن القياس، كما في مباشرة (يا) النداء

(١) الكتاب، ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥.
(٢) المصدر السابق، ٢/ ٤٠٠.
(٣) المصدر السابق، ٤/ ١٠٩.

للفظ الجلالة (الله) وهذا مخالف للقياس، فالأصل في المنادى العلم أن يكون مجردًا من (أل) ولكن لزومها في لفظ الجلالة جعلها بمنزلة الحرف الأصلي فباشرتها (يا) النداء[١] كما تباشر (يا محمد).

وكذلك الأصل والقياس في اسم الأحرف الناسخة أن يكون معرفة؛ لأنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة[٢] فهذا حدُّ الكلام وأصله عند سيبويه[٣]، ولكن جاء اسم (لا) النافية للجنس نكرة إذ لا يجوز أن تعمل عمل (إنَّ) إذا دخلت على معرفة[٤]، وهي بذلك تخالف القياس.

وكذلك كان الأصل في (ليس) التصرف، ولكنَّها خالفت أخواتها فجاءت جامدة، ثم خالفت الأصل مرة أخرى بسكون العين في الماضي، وهذا يخالف أبنية الفعل الماضي، فكأنَّ الشذوذ أدى إلى شذوذ آخر، ومن ثمَّ جاءت علة مخالفة القياس سببًا في خروج اللفظ عن حال أخواته أو نظائره[٥].

٣. ربط المخالفة بكثرة الاستعمال

لحظ سيبويه أنَّ علاقة المخالِف بالباب الذي ينتمي له وكذلك علاقته بغيره مما خالف بابه مثله قد تفهم من خلال ربطها باستعمال العرب للمخالِف بهذه الصورة، مما يدُّلُ على أنَّ كثرة الاستعمال لها تأثير في حدوث التغيير، أو المخالفة ولزومها، قال سيبويه: "وأمَّا ليْس

(١) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ١١٠-٤٠٠.
(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ٣٢٨.
(٣) ينظر: المصدر السابق، ١/ ٤٧-٤٨.
(٤) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٩٣، والأصول في النحو، لابن السراج، ١/ ٣٨٦، وشرح الكتاب، للسيرافي، ٨/ ١٠٩.
(٥) ينظر: الكتاب، ٢/ ٤٠٠.

فإنَّها مسكنة من نحو قوله: صَيِد، كما قالوا: علْم ذاك فيعلم ذاك، فلم يجعلوا اعتلالها إلَّا لزوم الإسكان، إذ كثرت في كلامهم"[١] فجاء الإعلال فيها بالتسكين لازمًا، وكأنَّ في ذلك إشارة إلى تميزها عن غيرها بعدم إعلالها إعلال (باع)، وحذف حركة عين الفعل الماضي طلبًا للتخفيف له نظائر يعدُّ فيها الإسكان لازمًا[٢]، فكثرة الاستعمال قد تجيز تغيير العرب لبعض كلامهم تغييرًا ملزمًا، لا يقاس عليه ولا يجري على كلِّ ما فيه ثقل وإلَّا خرج كلامهم عن أصله، قال سيبويه: "وهم ما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفًا"[٣].

وقد أشار سيبويه في أكثر من موضع إلى أنَّ كثرة الاستعمال تؤدي إلى معاملة اللفظ معاملة تختلف عن نظائره كما في لفظ الجلالة (الله)[٤]، والتغيير ملازم للمخالفة ودالٌّ عليها، وجمع بينهما سيبويه في قوله: "هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علاماتٍ خاصة وذلك: ذا، وذي، وتا، وألا، وأُلَاء وتقديرها أُولاع فهذه الأسماء لـمَّا كانت مبهمة تقع على كلِّ شيءٍ، وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و (في) ونحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: غاقِ وحاءِ"[٥].

ومع ارتباط هذه المخالفة المشار إليها سابقًا باللزوم إلَّا أنَّها قد تأتي غير لازمة في بعض الألفاظ، وعلة ذلك أيضًا كثرة الاستعمال، كما في جواز حذف النون من مضارع (كان)

(١) المصدر السابق، ٤/ ٣٤٣.
(٢) قال سيبويه، ٢/ ١٧٩ في أصل (نعم وبئس): "كما ألزموا نعْم وبئْس الإسكان، وكما ألزموا (خذ) الحذف ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم".
(٣) الكتاب، ٤/ ١١٠.
(٤) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ١٩٦.
(٥) المصدر السابق، ٣/ ٢٨٠-٢٨١.

المجزوم، وهو حذف سماعي وليس قياسيًا لازمًا، خالفت فيه (كان) أخواتها فيه وتميزت عن الأفعال الأخرى.

قال سيبويه: "وغيروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنَّك تقول: لم أك، ولا تقول: لم أق، إذا أردت أقل. وتقول: لا أدر كما تقول: هذا قاض، وتقول: لم أبل، ولا تقول: لم أرم تريد لم أرام. فالعرب ممَّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"(١)، وفي كلِّ المواضع التي تدلُّ على تغيير العرب لبعض الألفاظ ومخالفتها للقياس كان سيبويه ملتزمًا بهذا التغيير سواء أكان ملزمًا أو على سبيل الجواز، قال: "فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثمَّ فسر"(٢).

(١) المصدر السابق، ٢/ ١٩٦.

(٢) المصدر السابق، ١/ ٢٦٦.

المبحث الثاني

توظيف سيبويه علاقة المخالفة للتعليل

لحظ سيبويه حدوث مخالفة أولى للأصل، وهي مخالفة شاذة، وقد أدت هذه المخالفة إلى مخالفة أخرى شاذة، ليس لها تعليل إلَّا أنَّها مترتبة على المخالفة الأولى، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولًا: مخالفة أصل البنية

فيكون للفظ بنية يتبع فيها أصله، ولكنَّه يخالف الأصل في شيءٍ فيتسبب في مخالفة أخرى وفيه موضعان:

الأول: تعليل جمود بنية (ليس)على صورة الحرف

(ليس) فعل ماض ناقص يفيد النفي شبه بـ (ما) النافية[١]، وتشبه أخواتها من الأفعال الناسخة في العمل، فتدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر، فهي فعلٌ مثلهن[٢]، ولكنَّها خالفت أخواتها ونظائرها من الأفعال التي تعمل عملها في أصل التصرف في الأفعال؛ ولأنَّها تشبه الحروف، والحروف لا تتصرف لزمت وجهًا واحدًا فأتت على صورة الماضي فقط[٣]، ولم يأت منها مضارع ولا أمر ولا غيرهما من متصرفات، قال سيبويه: "وكما أنَّ (ليس) لـمَّا خالفت سائر الفعل ولم تصرَّفْ تصرُّفَ الفعل تُركت على هذه الحال"[٤]. وقال:

(١) ينظر: علل النحو، للوراق، ص٢٤٦، وأسرار العربية، للأنباري، ص١٣٤، والإنصاف، للأنباري، ١/ ١٥١، والعلل النحوية، لحميد الفتلي، ص١٦٥.
(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ٤٥، ٢/ ٣٧، وينظر الخلاف في فعلية (ليس) في الإنصاف، للأنباري، ١/ ١٥١، ١/ ١٣٦، وأسرار العربية، للأنباري، ص١٣٤.
(٣) ينظر: علل النحو، للوراق، ص٢٤٦.
(٤) الكتاب، ٢/ ٤٠٠.

"فأمَّا (ليس) فإنَّه لا يكون فيها ذلك، لأنَّها وضعَتْ موضعًا واحدًا، ومن ثم لم تصرَّف تصَرُّفَ الفعلِ الآخَر"(١).

فكانت تلك المخالفة في الجمود علة لمخالفة أخرى تمثلت في تغير صورتها عن صورة أبنية الأفعال الماضية، التي تأتي محركة العين على (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، و(فَعُلَ)، والأصل في (ليْس) أن تكون على (فَعِلَ) كصَيِد، وهو أصل افتراضي فالعرب لم تقل: (لَيِس)، وإنَّما ألزموها سكون العين للتخفيف(٢) فقالوا: (لَيْس) كعَلْم، ولم يعلوها إعلال (باع)(٣)، قال سيبويه: "وأمَّا (ليْس) فإنَّها مسكنة من نحو قوله: صَيِد، كما قالوا: علْم ذاك فيعلم ذاك، فلم يجعلوا اعتلالها إلَّا لزوم الإسكان"(٤).

فـ(ليس) أشبهت الفعل (صَيِد) في أصلها الافتراضي الذي هو (فَعِل) مع فرقٍ بينهما، فيجوز في (صَيِد) تسكين الياء وكسرها، ولا يجوز في (ليس) الرجوع إلى الأصل المكسور فلو قلت: (صَيِدْتَ) لوجب أن ترد الفعل إلى أصله بكسر العين، ولو قلت: (لَيِسْتُ) لم يجز ردّه إلى الأصل(٥)، قال الأنباري: (ولو قلت (لَيِستُ) لم يجز رده إلى الأصل، كلُّ ذلك لمخالفته الفعل في التصرف وخروجه عن مشابهة نظائره)(٦) كذلك أشبهت (ليس) الحرف (ليْت) في لزوم صورة واحدة، ووجه الشبه بينهما أنَّ كليهما يعمل عمل الفعل، قال سيبويه: "فلمَّا لم

(١) المصدر السابق، ١/ ٤٦، وينظر أيضًا المصدر نفسه، ٤/ ٤٢٢.
(٢) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ص٣٨٧.
(٣) ينظر التعليقة، للفارسي، ٢/ ١٠٨، والمسائل الحلبيات، للفارسي، ص٢١٩-٢٢٤- ٢٢٥، والإنصاف، للأنباري، ٢/ ٢٢٠.
(٤) الكتاب، ٤/ ٣٤٣.
(٥) ينظر: الإنصاف، للأنباري، ١/ ١٥٢.
(٦) المصدر السابق، ٢/ ٢٢٠.

تَصرَّفْ تَصَرُّفَ أخواتها جعلت بمنزلة ما ليس من الفعل نحو (ليت)، لأنَّها ضارعتها، ففعل بها ما فعل بما هو بمنزلة الفعل وليس منه"[١].

تعليل كسر ياء مضارع (أبى يِئْبَى)

(يَأْبَى) فعل مضارع خالف نظام تصريف الأفعال فجاء ماضيه على (فَعَل) وجاء مضارعه على (يَفْعَل) مع عدم وجود علة لفتح العين، فالقياس في مضارع (فَعَلَ) (يَفْعِل) أو (يَفْعُل)[٢] إلَّا إذا كان العين منه أو اللام حرف حلق فيجوز فتح العين في المضارع نحو: سأل يسأَل، وقرأ يقرَأ، وهذا غير مطرد قال سيبويه: "وقد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل، قالوا: برأ يبرؤ، كما قالوا: قتل يقتُل"[٣].

فالقياس في مضارعه (يَأْبِي) على يفعِل[٤].قال سيبويه: "فأنت تِئبى وهو يِئبى، وذلك أنَّه من الحروف التي يُستعمل فيها مفتوحًا وأخواتها، وليس القياس أن تفتح، وإنَّما هو حرف شاذ ...وكسروا في الياء فقالوا: يِبئى، وخالفوا به في هذا باب (فَعِل) كما خالفوا به بابه حين فتحوا ... وهم ممَّا يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفًا"[٥]، وحكم عليه النحويون كذلك بالشذوذ[٦]، وليس منه في كلام العرب إلَّا قليل[٧].

ووجهه سيبويه فتح العين في المضارع بتوجيهين:

(١) الكتاب، ٤/ ٣٤٣.
(٢) ينظر: المخصص، لابن سيده، ٤/ ٣٠١.
(٣) الكتاب، ٤/ ١٠٢.
(٤) ينظر: تاج العروس، للزبيدي (أ ب ي)، ٣٧/ ١٠.
(٥) الكتاب، ٤/ ١١٠-١١١.
(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص٣٩٦، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ١/ ١١٤، وشرح التسهيل، لابن مالك، ٣/ ٤٤٥.
(٧) ينظر: ليس في كلام العرب، لابن خالويه، ص ٢٨.

- بتشبيهه (بقرأ يقرأ)، أي أنَّه سمع على (فَعَل يَفْعَل) وأنَّ الفتحة حركة إتباع، قال: "وقالوا: جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يقلَى فشبهوا هذا بقرأ يقرأ ونحوه وأتبعوه الأول"(١)، وقد يفهم من كلام سيبويه أنَّ الألف المقصورة في (يأبى) أشبهت همزة (قرأ) لذلك فتحت عين المضارع، وهذا ما ذهب إليه إسماعيل بن إسحاق القاضي في تعليله للفتح، إذ ذكر أنَّه جاء على (فعَل يفعَل)؛ لأنَّ الألف من مخرج الهمزة(٢)، وتبعه ابن عصفور(٣). ومثله ما نقله ثعلب: قَلاَه يقلاه وغَشَى يَغْشَى وشجا يَشْجَى، وزاد المبرّد جَبَا يَجْبَى(٤).
- تشبيهه له (بحسِب يحسِب)(٥)، ويشير بذلك إلى تداخل اللغات، فقد حُكي في ماضيه (أبِي) بكسر العين(٦).

ومخالفة (يأبى) القياس في الأفعال المضارعة التي ماضيها على (فَعَل) كان سببًا في مخالفة أخرى تتمثل في كسر ياء (يِئْبَى) والقياس أن تفتح(٧)، فالمطرد عند غير أهل الحجاز كسر الحرف الأول من المضارع إذا كان من (فَعِل يَفْعَل)، في الهمزة والتاء والنون(٨)؛ لتكون أوائل هذه الأفعال كثاني (فَعِل) أمَّا في الياء فيجب الفتح لكراهة الكسرة عليها(٩). ولا يكسر أول

(١) الكتاب، ٤/ ١٠٥.
(٢) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، ٤/ ٤٨١.
(٣) ينظر: الممتع، لابن عصفور، ٢/ ٥٣٢.
(٤) ينظر: تاج العروس، للزبيدي (أ ب ي)، ٣٧/ ٩.
(٥) ينظر: الكتاب، ٤/ ١٠٥.
(٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ٢/ ٥٩٣.
(٧) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، ١٦/ ٧٢، وشرح التصريف، للمازني، ص١٩٥، وإيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، ص٧٣، وشرح الكافية، للرضي، ٤/ ١٤.
(٨) ينظر: الكتاب، ٤/ ١١٠.
(٩) ينظر: المصدر السابق، ٤/ ١١٠.

المضارع إذا كانت عين الماضي مفتوحة، وما جاء منه فهو شاذ[١].

ثانيًا: مخالفة أصل التركيب:

قد يخالف التركيب أصله، فتؤدي هذه المخالفة إلى مخالفة أخرى، ومن ذلك:

١. تعليل الجمع بين (يا) و(أل) في (يا الله) واختلاف التركيب عن أصل النداء

الأصل في تركيب جملة النداء إذا كان المنادى فيه اللاصقة (أل) في أوله أن ينادى بزيادة وصلة (أي) فيقال في نداء (الرجل): يا أيُّها الرجل، ويلحظ أنَّ (الرجل) اسم جنس وليس علمًا، وكذلك الاسم الموصول كالذي ينادى بزيادة (أيُّ) يقال: يا أيُّها الذي، لأنَّ (أل) وإن كانت لازمة فيه إلَّا أنَّه ليس علمًا. فلا يجمع بين (يا) والمعرف بـ(أل) قال سيبويه: "واعلم أنَّه لا يجوز لك أن تنادى اسمًا فيه الألف واللام البتة"[٢] وإنَّما تستجلب (أيُّ) وصلة للنداء، نحو: يا أيُّها الرجل، وعللوا ذلك بعدم اجتماع تعريفين، تعريف النداء، وتعريف (أل) قال سيبويه: "وزعم الخليل -رحمه الله- أنَّ الألف واللام إنَّما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أنَّ كلَّ اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنَّه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسقُ ويا أيُّها الرجل، وصار معرفة لأنَّك أشرت إليه وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو لهذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنَّما قصدت قصدَ شيء بعينه. وصار هذا بدلًا في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استغنيت بقولك: اضربْ عن لتضربْ"[٣]

(١) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، ١٦/ ١٧، وشرح التصريف، للثمانيني، ص١٩٥، والممتع، لابن عصفور، ٢/ ٥٣٤، وشرح الشافية، للرضي، ١/ ١٤٢، والارتشاف، لأبي حيان، ١/ ١٨٣، وشفاء العليل، للسلسيلي، ٢/ ٨٤٦.
(٢) الكتاب، ٢/ ١٩٥.
(٣) الكتاب، ٢/ ١٩٧.

و(الله) اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى، ذكر سيبويه أنَّه مركب من (أل) و(إله)[١] بعد حذف همزته، وبيَّن أنَّ (أل) فيه لازمة له لا تنفصل عنه، كلزومها في (الذي)[٢].

وملازمة (أل)[٣] لاسمه تعالى (الله) فيه مخالفة لأصل(أل) في تركبها مع الأسماء، هذا الأصل الذي يجعلها قابلة للانفصال عنه.

واستدعت هذه الظاهرة تأملًا من سيبويه في مواضع عدة من كتابه، فبيَّن أنَّ (أل) في (الله) لاصقة زائدة، وهي تزاد في سائر الأسماء كالرجل ونحوه[٤]، فقد تلصق بالاسم أو تفارقه.

ولحظ أنَّ (أل) في (الله) لزمته فلم يستعمل إلَّا بها، فأصبحت كالجزء من الاسم الذي لا ينفصل، وجعل سيبويه (أل) في (الله) بدلًا من همزة (إله)[٥]، وشبهها في كونها بدلًا بالهاء في جحاجحة، فالأصل جحاجيح، حذفت ياء (مفاعيل) وعوض عنها بالهاء في آخره.

(١) قال سيبويه، ٢/ ١٩٥: "وكأنَّ الاسم ـ والله أعلم ـ إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفًا منها" وينظر: المصدر نفسه، ٢/ ١١٥، ٢/ ١٦٢، وذكر سيبويه رأيًا آخر في ذلك ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ٤٩٨، والأصول في النحو، لابن السراج، ٢/ ١١٣-١١٤، وشرح التصريف، للمازني، ص٣٩٧، ووقفات مع شيخ النحاة، لأحمد عبدالمنعم، ص٣٢، وقد يكون ذلك ليس من باب اختلاف الأصل وإنَّما من باب تعدد اللغات في الاسم ينظر: اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، ص٢٩.

(٢) يختلف عنه (الذي) في كونه ليس علمًا. ينظر الكتاب، ٢/ ١٩٥.

(٣) النجم علم للثريا وتكون (أل) لازمة له، ولكنَّه يختلف عن (الله) في أنَّ (أل) فيه ليست عوضًا، ينظر: المصدر السابق، ٢/ ١٠.

(٤) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام، ١/ ١٨٣.

(٥) ينظر: الإنصاف، للأنباري، ١/ ٣١٤، وأسرار العربية، للأنباري، ص٢١٢، وقد ذكر الزجاجي الآراء في ذلك ينظر: اشتقاق أسماء الله، ص٢٣-٣٢، والراجح -والله أعلم- ما ذهب إليه المازني في أنَّه لا أصل له فهو موضوع لله عز وجل لاختلاف معنى إله عن الله وتعالى الله أن يعتور اسمه تعريف بعد تنكير ينظر رأيه في المصدر السابق، ص ٢٨.

وشبهها في كونها بدلًا بالألف في يمانٍ، فالأصل عنده (يمنيّ) حذفت ياء النسب وجاءت الألف بدلًا عنها. ووجه الشبه في لزوم حرف البدل في الصورة الجديدة، فلا تكتمل صورة الكلمة ودلالتها إلَّا به. قال سيبويه: "وهي في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة، كما كانت الهاء في الجحاجحة بدلًا من الياء، وكما كانت الألف في يَمانٍ بدلًا من الياء"(١).

وقال: "إلَّا أنَّهم قد قالوا: يا الله اغفِر لنا، وذلك من قبل أنَّه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف"(٢).

ونلحظ أنَّ البدل لم يأت في موضع المبدل منه لذا كان سيبويه في موضع آخر أكثر دقة في عبارته فجعل (أل) عوضًا عن الهمزة في (إله) قال سيبويه: "وكأنَّ الاسم والله أعلم (إله) فلمَّا أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفًا منها. فهذا أيضًا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف"(٣).

فثبات (أل) ولزومها الاسم، ومعاملتها معاملة الحرف الأصلي، مخالفة لأصل (أل) التي تلصق بالاسم لأداء وظيفة التعريف أو الزيادة، وتفارقه إذا كان نكرة. هذه المخالفة كانت سببًا لمخالفة أخرى مخالفة للأصل، وهي إثبات الهمزة في حال الوصل في النداء نحو: (يا الله)، قال سيبويه: "كما أنَّ قولك: يا اللهُ حين خالف سائرَ ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفَه"(٤) وقال: "كما أنَّهم حين قالوا: يا أللهُ، فخالفوا ما فيه الألف واللام، لم يصلوا ألفَه

(١) الكتاب، ٢/ ١٩٦.
(٢) المصدر السابق، ٢/ ١٩٥.
(٣) المصدر السابق، ٢/ ١٩٥.
(٤) المصدر السابق، ٢/ ٤٠٠.

وأثبتوها"[١]. وقال: "وكما قالوا: يا الله حين خالفت ما فيه الألف واللام"[٢].

فهو تغيير جرّ إلى تغيير ومخالفة جرت مخالفة، وكلتا المخالفتين شاذتان على خلاف القياس.

وأشار سيبويه إلى سبب تداوليٍّ لهذه الظاهرة الشاذة المتمثلة في الجمع بين (يا) و(الله) في النداء، وهي كثرة الاستعمال قال: "وغيروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه"[٣].

٢. تعليل تركيب (لا) النافية للجنس مع اسمها النكرة المفرد

الأصل في (لا) النافية للجنس أن تكون مثل أخواتها فيأتي اسمها المفرد منفصلًا عنها معرفة منصوبًا، ولكنَّ الاسم خالف هذا الأصل، فجاء ملازمًا للتنكير، فأدى إلى تركبه معها وبنائهما كاسم واحد.

وقد انطلق سيبويه من علاقة المشابهة بين (لا النافية للجنس) و(إنَّ وأخواتها)[٤] وأنَّهن جميعًا يعملن العمل نفسه، لشبههن بالفعل، ينصبن الاسم ويرفعن الخبر. ولكن (لا النافية للجنس) خالفت أخواتها، بلزوم اسمها للتنكير والاتصال بها[٥]، قال سيبويه: "فلـمَّا خُولف بها عن حال أخواتها خُولف بلفظها كما خُولف بخمسة عشرَ فـ (لا) لا تعمل إلَّا في نكرة كما

(١) المصدر السابق، ٢/ ١١٠.
(٢) المصدر السابق، ٢/ ٢٧٥.
(٣) الكتاب، ٢/ ١٩٦.
(٤) ينظر أوجه الشبه بينهما في: اللباب في علل الإعراب، للعكبري، ١/ ٢٢٦، وأسرار العربية، للأنباري، ص٢٢٧، والإنصاف، للأنباري، ١/ ٣٤٤.
(٥) ينظر: الكتاب، ٢/ ٢٨٨.

أنَّ (رُبَّ) لا تعمل إلَّا في نكرة ...فخُولف بلفظها حين خالفت أخواتها"[١]وقد شبهها سيبويه بما يختصُّ بالدخول على النكرات، أي شبهها بـ: رُبَّ وكم[٢]، قال: "ورُبّ لا يكون ما بعدها إلَّا نكرة"[٣] كذلك شبه سيبويه اتصال (لا) باسمها وعدم انفصالها عنه بعدم جواز الفصل بين (خمسة) (عشر)، وكذلك بعدم جواز فصل حرف الجر عن الاسم الذي يعمل فيه[٤].

وكونُ اسمها نكرةً مخالفٌ لنظام أخواتها اللاتي يكون الاسم معهن معرفة، هذه المخالفة أدت إلى مخالفة أخرى ليست موجودة في أخواتها، فركبت مع الاسم، في نحو: لا رجلَ، وعومل التركيب معاملة الاسم الواحد، فـ(لا رجلَ) كـ(خمسة عشرَ)، وبناء (لا) مع اسمها يقتصر على اللفظ، فهو مبني في اللفظ، منصوب المحل، لأنَّ (لا) عملت فيه النصب. ففي نحو: لا رجلَ في الدار (لا رجل) مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ[٥]، قال سيبويه: "و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء"[٦]وقال أيضًا: "و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب(إنَّ) لما بعدها"[٧].

لذا فوجه شبه (لا) مع اسمها المفرد النكرة المتصل بها بـ(خمسة عشر) يظهر في التركيب والبناء، ومعاملة الجزأين كالاسم الواحد[٨]، ولكنَّ (خمسة عشر) لا يعمل الجزء الأول في

(١) المصدر السابق، ٢/ ٢٧٤.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ١٥٩.
(٣) المصدر السابق، ٢/ ١٠٨.
(٤) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٢٧٦.
(٥) ينظر: المقتضب، للمبرد، ٤/ ١١١، والأصول في النحو، لابن السراج، ١/ ٣٨٦، وشرح الكتاب، للسيرافي، ٨/ ١٠٩.
(٦) الكتاب، ٢/ ٢٧٤.
(٧) المصدر السابق، ٢/ ٢٧٥.
(٨) ينظر: قضية الشبه في النحو العربي، لفؤاد الحطاب، ص٥٣٣.

الثاني، وفي (لا رجل) تعمل (لا) في اسمها فهو مبني في محل نصب، ثم تتركب معه وتعامل معاملة الاسم الواحد والمركب منهما في موضع رفع مبتدأ كما ذكر سابقًا. قال سيبويه: "جعلت وما بعدها كـ (خمسة عشر) في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: يا ابنَ أمَّ[١]، فهي مثلها في اللفظ، وفي أنَّ الأول عامل في الآخر"[٢] فـ (لا) النافية للجنس في تركبها مع اسمها وعملها فيه تشبه تركيب (ابن) مع (أم) في قول العرب: يا ابنَ أمَّ، فـ(أمَّ) مبني على الفتح مثل اسم (لا)، و(ابن) يعمل في (أمّ) عمل المضاف في المضاف إليه[٣]، وهما لم يجعلا اسما واحدًا إلَّا في النداء[٤].وعليه يُلحظ أنَّ التركيب هنا ارتبط بالنداء وكثرة الاستعمال وهو ما نجده في مخالفة العدول باسم (لا) النافية للجنس من التعريف المستحق له أصلًا إلى التنكير ومن ثم أدى ذلك إلى تركب الجزأين ومعاملتهما معاملة الاسم الواحد، ولذا لو فصل بينهما لجرى الاسم على الأصل وهو الإعراب، وهذا ممَّا يقوي علاقة البناء والتركيب؛ لأنَّه متى مازال التركيب زال البناء.

٣. تعليل تركيب الأعداد (خمسة عشرَ) وأخواتها

الأصل في العدد أن يكون لفظه واحدًا مثل ثلاثة، وأربعة[٥]، فإذا أرادو التعبير عمَّا هو أكثر من العشرة فالأصل استعمال العطف بالواو، وهذا ما يظهر في الأعداد المعطوفة في نحو

(١) ينظر: الكتاب، ٢/ ٢١٤، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، ٥/ ٢٣٨.
(٢) الكتاب، ٢/ ٢٧٥.
(٣) ينظر: التعليقة، للفارسي، ٢/ ٢٣، وليس التركيب ملازمًا للمتضايفين فهو هنا مرتبط بكثرة الاستعمال ينظر في ذلك: تذكرة النحاة، لأبي حيان، ص٤٩١-٤٩٢.
(٤) ينظر: الكتاب، ٢/ ٢١٤، ٣/ ٣٠٣، والتبصرة والتذكرة، للصيمري، ١/ ٣٥٠، وشرح الجمل، لابن عصفور، ٢/ ٢٠٤.
(٥) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٩٧، والمقتضب، للمبرد، ٢/ ١٦١.

(خمس وعشرين) إذ يرتبط الجزآن بحرف العطف (الواو).

ومن الملاحظ أنَّ سيبويه جعل الأعداد المركبة (أحد عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر) في مجموعة، وجعلهن أخوات لما بينهن من تشابه، ثم عبَّر بـ (خمسة عشر) عنهن كلّهن(١)، وبيَّن أنَّهن خالفن أصلهن، وهو العطف، قال سيبويه: "وأمَّا (خمسة عشر) وأخواتها و(حادي عشر) وأخواتها، فهما شيئان جعلا شيئًا واحدًا، وإنَّما أصل خمسة عشر: خمسةٌ، وعشرةٌ، ولكنَّهم جعلوه بمنزلة حرف واحد"(٢). وقال سيبويه: "وخُولف بـ (خمسة عشر) لأنَّها إنَّما هي (خمسةٌ) و (عشرةٌ)"(٣)، فخالف أصل بناء ما زاد عن العشرة، وهو العطف، فلـمَّا حذف حرف العطف التزمت العرب بالتركيب والبناء(٤)؛ وذلك لكثرتها في الكلام(٥)، فلا يجمع بين الواو والبناء(٦)، ثم بعد حذف الواو ركب الاسمان على أنَّهما اسم واحد وبنيا على فتح الجزأين، أي جعلا بمنزلة غير المتمكن.

٤. تعليل تركيب الأعداد (خامس عشرَ) وأخواتها

بيَّن سيبويه أنَّ الأعداد المركبة من (أحد عشر إلى تسعة عشر) يبنين على (فاعل) فيقال: (حادي عشر وخامس عشر). والأصل فيما كان على (فاعل) من العدد أن يكون مفردًا ويضاف إلى ما بعده كثالثِ ثلاثةٍ، ولكنَّهن خالفن هذا الأصل فلم يضفن(٧)، ومخالفة هذا

(١) ينظر: الكتاب، ٢/ ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٤.
(٢) المصدر السابق، ٣/ ٢٩٧.
(٣) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٢٧٥.
(٤) ينظر: المقتضب، للمبرد، ٤/ ٢٩، والأصول في النحو، لابن السراج، ٢/ ١٤٠، والعلل النحوية، لحميد الفتلي، ص١١٦.
(٥) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٩٨-٢٩٩، وقد ذكر سيبويه أنَّ من العرب من يقول: خمسة عشـرُك. وهي لغة رديئة.
(٦) ينظر: المصدر السابق، ٢/ ٢٩٠.
(٧) ينظر: الكتاب، ٣/ ٣٠٧.

الأصل جعلتهن مركبات من جزأين كـ(خمسة عشر)، وهذا التركيب يعطيهن حق البناء على فتح الجزأين، لشبههن بالواحد. قال سيبويه: "وأصل حادي عشر أن يكون مضافًا كثالث ثلاثةٍ، فلمَّا خُولف به عن حال أخواته ممَّا يكون للعدد خُولف به وجعل كأولاءِ"(١).

٥. تعليل منع صرف أُخر

خالفت (أُخَر) أصل تركيب أخواتها، كالصغر والكُبر ونحوها، قال سيبويه: (فما بال (أُخر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأنَّ (أُخر) خالفت أخواتها وأصلها، وإنَّما هي بمنزلة الطُّول والكُبر، لا يكنَّ صفة إلَّا وفيهن ألف ولام، فلـمَّا خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها)(٢) فـ (أُخَر) وصف على (فُعَل)، جمع (أخرى)، و(أخرى) أُنثى (آخر)، و(آخر) وصف للمذكر، و (أخرى) وصف للمؤنث، تقول: مررت برجلٍ آخرَ وامرأةٍ أخرى.

والقياس في ذلك أنَّ كلَّ (فُعْلَى) مؤنث (أفْعَل) لا تستعمل هي ولا جمعها إلَّا معرفة بأل أو بالإضافة، فيقال: الصغرى ولا يقال: صغرى، ويقال: الكبرى ولا يقال: كبرى، ويقال: الصُّغَر ولا يقال: صُغَر، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥]، وهنا نجد أنَّ سيبويه علَّل منع (أُخر) من الصرف سواء أكانت نكرة أم معرفة منطلقًا من مخالفتها علاقة المشابهة التي ربطت بينها وبين أخواتها من الصفات كالكُبَر والطُّوَل والصُّغَر، فهن لا يكنَّ صفات إلَّا إذا دخلت فيهن الألف واللام، وبيَّن سيبويه أنَّه لا يقال: نسوة صُغَرٌ(٣).

فجاءت (أُخر) مخالفة لأخواتها ومفارقة لهن في كونها وصفًا من غير أن يدخل في

(١) المصدر السابق، ٣/ ٢٩٨، وينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، ١٢/ ١٤٠.
(٢) الكتاب، ٣/ ٢٢٤-٢٢٥.
(٣) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٢٤.

تركيبها ألف ولام أو إضافة، فترتب على هذه المخالفة مخالفة أخرى هي منعها من الصرف للوصفية والعدل[١].

٦. تعليل مخالفة (أيّ) الموصولة أخواتها مثل (من) و(ما) في حذف صدر الصلة

ذهب سيبويه إلى أنَّ الضمة في (أيّ) الموصولة[٢] في قولهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ ضمة بناء، وشبهها بفتحة البناء في كلٍّ من (خمسةَ عشرَ، والآنَ). ويُلحظ أنَّها بنيت على الضم وليس على السكون الذي هو أصلٌ في المبنيات والذي جرت عليه أخواتها من الموصولات، ولا على الفتح كـ(خمسة عشر، والآن).

قال الأخفش: "أيُّ صارت غير متمكنة إذ فارقت أخواتها فتركت على لفظ واحد وهو الضم وليس بإعراب"[٣]، وتجمع علاقة المشابهة بين(أيُّ) وأخواتها في كونهن أسماء مبهمة، موغلة في البناء، مفتقرة إلى الصلة، ولكنَّ (أيّ) خالفت أخواتها من الموصولات في أمرين:

أمَّا الأمر الأول: فقد خالفتهن في شكل تركيب الصلة، فيجوز حذف صدر صلتها[٤]، والاكتفاء بجزء منها، في نحو: اضرب أيُّهم أفضلُ، والتقدير اضرب أيُّهم هو أفضلُ، وحذف صدر الصلة لا يجوز في أخواتها إلَّا على ضعف، نحو جاء الذي أفضلُ، وهات ما أحسنُ[٥].

(١) ينظر: المصدر السابق، ٣/ ٢٨٣، ٣/ ٢٢٦، ٢٨٤، والمقتضب، للمبرد، ٣/ ٣٧٦، وقد أشار سيبويه لهذه المخالفة في الكتاب أيضا ينظر: ٣/ ٦٤٥: "وقالوا: الآخرون ولم يقولوا غيره، كراهية أن يلتبس بجماع آخر، ولأنَّه خالف أخواته في الصفة فلم تمكَّن تمكنَّها كما لم تصرف في النكرة. ونظير الأصغرين قوله تعالى: "بالأخسرين أعمالا".

(٢) ينظر: الكتاب، ٢/ ٤٠٣.

(٣) معاني القرآن، للأخفش، ١/ ٢١٨-٢١٩، وينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ١/ ٢٠٨.

(٤) ينظر: شرح الكتاب، للرماني، ١/ ٧١١، والإنصاف، للأنباري، ١/ ٢١٨.

(٥) ينظر: الكتاب، ٢/ ٢٧٥، ٤٠٠.

قال سيبويه: "فلمَّا كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها"[١]

وأمَّا الأمر الثاني: فخالفتهن في نوع حركة البناء، فالأصل فيهن البناء على السكون لتوغلهن في الإبهام وشبه الحرف، ولكنَّها بنيت على الضم لتمتعها بجواز حذف صدر الصلة منها، فالبناء على الضم مترتب على جواز حذف صدر الصلة.

ثالثًا: مخالفة أصل الاشتقاق

تعليل منع العلم المعدول من الصرف

الأصل في الأعلام أن تكون كغيرها من ألفاظ العربية مشتقة من الأصل، وهو المصدر، ولكن خالفت بعض الأعلام هذا الأصل، فلم تشتق من الأصل، وإنَّما عدلت عن علم مثلها مقارب لها في اللفظ مطابق لها في الدلالة، ومن ذلك مخالفة (عمر وزفر) ووزنهما (فُعَل) الأصل في نظائرهما من الأعلام في الاشتقاق من الأصل، فهما معدولان عن علمين مثلهما، قال سيبويه: "وأمَّا عمر فليس محذوفًا من عامرٍ كما أنَّ ميتًا محذوف من ميّتٍ، ولكنَّه اسمٌ بُني من هذا اللفظ وخُولف به بناء الأصل"[٢] فـ(عُمر) معدول عن (عامر)، و(زفر) معدول عن (زافر)، فالأصل المصدر ثم اشتق منه العلم على فاعِل، وخالف ما بُني على (فُعل)[٣] من الأعلام أصل الاشتقاق من المصادر، وأصبح معدولًا عن العلم الذي على وزن فاعِل، لذلك وصفوه بالمعدول. وترتب على هذه المخالفة مخالفة أخرى فهذا العدل أدى إلى قصور في تمكنه

(١) المصدر السابق، ٢/ ٤٠٠.

(٢) الكتاب، ٣/ ٢٢٧.

(٣) أشار سيبويه إلى أنَّ وزن (فُعل) منه ما يصرف من الأسماء والصفات؛ لأنَّه لا يوجد سبب يمنعه من الصرف ينظر: المصدر السابق، ٣/ ٢٢٢، وما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ص٥٣، والتبصرة والتذكرة، للصيمري، ٢/ ٥٥٩، وعلل البناء والإعراب، للعكبري، ١/ ٥١٣، وشرح الجمل، لابن عصفور، ٢/ ٣٤٧.

فمنع من الصرف، قال سيبويه: "وأمَّا (عمر وزفر)، فإنَّما منعهم من صرفهما وأشباههما أنَّهما ليسا كشيء ممَّا ذكرنا، وإنَّما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلمَّا خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامرٍ وزافرٍ."(١)

وهذا العدل لا يكون إلَّا في الأعلام. وقد بين ابن يعيش(٢) الفرق بين الاشتقاق والعدل، فضارب مشتق من الضرب، والمشتق يختلف معناه عن معنى الأصل، أمَّا المعدول فمخالف للمعدول عنه في اللفظ مطابق له في المعنى(٣).

رابعًا: مخالفة إعراب وصف المنادى المفرد العلم لوصف (أمسِ)

تعليل مخالفة وصف المنادى المفرد لوصف المبني بتبعية حركة البناء

الأصل في وصف المبني أن يعرب بإعراب محل المتبوع، نحو: أمسِ الدابرُ لا يعود، فـ(أمس) مبني على الكسر(٤) في محل رفع مبتدأ، و(الدابرُ) وصف له مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ لأنَّه تبع محل المبتدأ وليس لفظه.

أمَّا في (يا زيدُ الكريمُ)، فـ(زيد) مبني على الضم(٥) في محل نصب منادى، وبناء الاسم المعرب هنا مخالف للأصل في الأسماء وهو الإعراب، ثمَّ جاء نعته المفرد مخالفًا لأصل تابع

(١) الكتاب، ٣/ ٢٢٣.
(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ١/ ١٧٥.
(٣) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ١/ ٣٤٧، وشرح الكتاب، للسيرافي، ١٢/ ٢٨.
(٤) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٨٣، و(أمس) يعرب عند إضافته أو دخول (أل) عليه ينظر: المقتضب، للمبرد، ٣/ ١٧٣، والمقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، ١/ ١٤١، ولكثرة استعماله بُني على الكسر وأصله معرفة (الأمس)؛ لذا وصف بالمعرفة ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ص٦٤، وأسرار العربية، للأنباري، ص٥٦.
(٥) ينظر: الكتاب، ٢/ ١٩٧، وشرح المفصل، لابن يعيش، ١/ ٣١٩.

المبني، فرفع بالضمة، والأصل أن ينصب فقط تبعًا لمحل المنادى، فيكون كقولهم: (لقيتُه أمسِ الأحدثَ) حيث نصب الوصف مراعاة لمحل الموصوف، وقد علَّل سيبويه لاختلاف حكم الوصف المفرد التابع للمنادى المبني فقال: "من قبل أنَّ كلَّ اسم مفرد مرفوع أبدًا، وليس كلُّ اسم في موضع (أمسِ) يكون مجرورًا، فلمَّا اطَّرد الرفع في كلِّ مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردًا بمنزلته"[١] وقال: "فصار وصف المفرد إذا كان مفردًا بمنزلته لو كان منادى. وخالف وصف (أمسِ) لأنَّ الرفع قد اطرد في كلِّ مفرد في النداء"[٢]، وذكر سيبويه أنَّه يجوز النصب والرفع في الوصف المفرد التابع للمنادى المفرد أمَّا النصب فهو حمل على موضع المنادى، وأمَّا الرفع فهو مرتبط باطَّراد بناء كلِّ اسم مفرد في النداء[٣]. وبهذا خالف المنادى المفرد المعرفة المبنيات في أمرين:

الأول: اطَّراد البناء في كلِّ اسم منادى مفرد معرفة، والمبنيات يحكم حركة البناء فيها السماع لا القياس، والبناء فيه متعلق بموضعه فأيُّ علم مفرد يبنى على الضم إذا جاء في موضع المنادى. و (أمسِ) بناؤها مرتبط بالكلمة نفسها واستعمالها وليس بموضعها، فليس كلُّ ما جاء في موضعها مبني على الكسر؛ لذا فوصفها يتبع محلها في الإعراب.

الثاني: مخالفة التابع في نحو (يا زيدُ الكريمُ) لنظام تبعية المبنيات، إذ يجوز في إعرابه مراعاة المحل أو اللفظ.

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الضمة في النعت ضمة بناء؛ لأنَّ تبعية الرفع جاءت من اطَّراد بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم[٤]، وعلى هذا فمخالفة العلم المنادى المفرد

(١) ينظر: الكتاب، ٢/ ١٨٣.
(٢) المصدر السابق، ٢/ ١٨٦.
(٣) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ١/ ٣٣٢، وأسرار العربية، للأنباري، ص٢٠٨.
(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان، ٤/ ٢١٩٩.

لأصل الإعراب جعله مخالفًا أيضًا في حكم تابعه المفرد.

خامسًا: مخالفة أصل التصرف

تعليل مخالفة الأسماء المبهمة الأسماء غير المبهمة في التسمية والتصغير

خالفت الأسماء المبهمة أخواتها من الأسماء غير المبهمة والمتصرفة في البناء، فهي في منزلة بين الحرف والاسم، فليس لها أصل اشتقاق، وأشبهت الحروف في افتقار الدلالة، ولزمت البناء فخالفت أصل إعراب الأسماء.

قال سيبويه: "باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علاماتٍ خاصة وذلك: ذا، وذي، وتا، وأُلا، وأُلَاءٍ وتقديرها أُولاع فهذه الأسماء لـمَّا كانت مبهمة تقع على كلِّ شيء، وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و(في) نحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: غاقِ وحاءِ. ومنهم من يقول: غاقٍ وأشباهها؛ فإذا صار اسمًا عُمل فيه ما عُمل بـ(لا)؛ لأنَّك قد حولته إلى تلك الحال كما حولت (لا)"[1].

هذه المخالفة في الصورة أدت إلى مخالفة أخرى فعوملت معاملة الأحرف نحو: (لا)، و(ما)، أو معاملة المشبه بالحروف نحو أسماء الأصوات المنونة نحو: غاقٍ، فالتنوين فيه ليس علامة على الإعراب، ولكنَّه زيادة تلحق الكلمة، وهو يجيء: علامة بين المعهود والشايع، كأنَّ (غاقٍ) صوت ليس بمعهود، و (غاقِ) صوت معهود[2].

والمخالفة الأولى في الصورة قادت إلى مخالفة أخرى للأسماء عند التسمية بها أو تصغيرها، فعند التسمية باسم الإشارة (ذا) يعامل معاملة الحرف فيزاد فيه ما ليس منه،

(١) الكتاب، ٣/ ٢٨٠.
(٢) ينظر: التعليقة، للفارسي، ٣/ ٩١.

فيقال: مررت بذاء كما يقال إذا سميت بـ (لا) مررت بلاء[١].

وعند التصغير يقولون: (ذَيَّا) وقد نبه سيبويه إلى اختلافه عن الاسم غير المبهم في ثلاثة أمور: فتح أوله، ووقوع ياء التصغير ثانية، وزيادة الألف في آخره[٢]، قال الأنباري: "فإن قيل: فلم خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وبين الأسماء المتمكنة، قالوا في تصغير ذا: ذيَّا، وفي تا: تيَّا، وفي الذي: اللذيَّ...؟ قيل: إنَّما فعلوا ذلك جريًا على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب؛ لأنَّ الأسماء المبهمة لـمَّا كانت مغايرة للأسماء المتمكنة جعلوا لها حكمًا غير حكم الأسماء المتمكنة لتغايرهما، فلم يضموا أوائلها ...، وزادوا في آخرها ألفًا ...وجوزوا أن تقع ياء التصغير فيها ثانية"[٣].

(١) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٨١، وشرح الكتاب، للسيرافي، ٤/ ٤٧.
(٢) ينظر: الكتاب، ٣/ ٤٨٧، والأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ٥٧.
(٣) أسرار العربية، للأنباري، ص٣٢٣-٣٢٤.

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج الآتية

- أنَّ كلَّ ما يخرج عن أصله عند سيبويه أو يكون محدودًا عن أصله أو معدولًا عنه فهو مخالف له بوجه من الأوجه.
- المخالِفُ قد يُعدُّ شاذًا في بابه لكنَّه لا يخرج عنه، والمخالفة لا تزيل تمكن المخالِف من الباب.
- المخالِفُ يتميزُ دائمًا عن نظائره، ويظهر ذلك في انفراده بحكم أو تركيب أو استعمال، مثل انفراد (أيّ) بجواز حذف صدر صلتها، أو إتمامها في حين أنَّ أخواتها لا يجوز فيها إلَّا الإتمام. وكذلك المنادى المفرد العلم تفرد بجواز إتباع وصفه له مراعاة للفظه.
- المخالفة تعادل التغير، وكما أنَّ التغيير يؤنس بالتغيير فكذلك المخالفة قد تقود لمخالفة أخرى.
- وظَّف سيبويه العلاقات بين الألفاظ لمقاصد مختلفة أبرزها التعليل، ويظهر ذلك جليًا في توظيفه لعلاقة المشابهة فقد أعطى المشبه حكم المشبه به وأدخله في بابه وإن كان أقل منه منزلة، وكذلك الشأن في توظيفه لعلاقة المخالفة فقد فرَّق بين المخالِف والمخالَف ولم يخرج الأول من باب الثاني، ولكنَّه جعل المخالفة الأولى علة للمخالفة الثانية فيما اجتمعت فيه مخالفتان؛ لأنَّ الشذوذ قد يؤدي إلى شذوذ آخر.
- المخالِف مخالفته لازمة بمعنى أنَّها لا تنفك عنه، إلَّا أنَّها لا يقاس عليها.
- ارتباط المخالفة بكثرة الاستعمال، فالعرب قد يغيرون ما يكثر في كلامهم عن نظائره بصورة لا لبس فيها، وكثرة الاستعمال قد تكون سببًا للمخالفة الأولى وكذلك قد تجعل المخالِف لكثرة استعماله عرضة لمخالفة أخرى.

التوصيات: يوصي البحث بالآتي

- البحث في تعبيرات سيبويه وأساليبه في التأليف، والعمل على اكتشاف العلاقات النحوية التي وظفها سيبويه في كتابه.
- البحث في علاقات الشبه في الكتاب ودرجاته، وتأثير ذلك الشبه على القاعدة النحوية.

المصادر والمراجع

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري تحقيق: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، ط٢، دمشق دار البشائر، ٢٠٠٤م.

اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: عبد الحسين المبارك، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن سهل، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩م.

أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق: محمود الطناحي، د. ط، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩١م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، كمال الدين أبو لبركات، تحقيق: حسن حمد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٩م.

إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد المهدي سالم، ط١، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٢هـ.

التبصرة والتذكرة، الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢م.

تذكرة النحاة، أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، ١٩٩٧م.

التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، ط١، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٩٩٠م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، تحقيق: أحمد الخراط، ط١، دمشق، دار القلم، ١٩٨٧م.

شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط ١، د. م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م.

شرح التصريف، الثمانيني، عمر بن ثابت، تحقيق: إبراهيم البعيمي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.

شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، أبو الحسن بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

شرح كافية ابن الحاجب، الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق: إميل يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

شرح كتاب سيبويه، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط١، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٨٨م .

شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الحسن بن عبد الله أبو سعيد، تحقيق: مجموعة من العلماء،

د. ط، القاهرة، طبعة دار الكتب المصرية، ودار الكتب والوثائق القومية، د. ت.

شرح المفصل، ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، أبو محمد عبد الله محمد بن عيسى، تحقيق: الشريف البركاني، ط١، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م.

علل النحو، الوراق، أبو الحسن محمد الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.

العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، الفتلي، حميد، ط١، لبنان، كتاب ناشرون ١٤٣٢هـ.

قضية الشبه في النحو العربي، الحطاب، فؤاد، ط١، الأزهر، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٨م.

الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.

الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.

اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق: غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، ط١، دمشق، دار الفكر المعاصر ٢٠٠١م.

ليس في كلام العرب، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، تحقيق: ديزيره سقال، ط١، بيروت، دار الفكر العربي، ٢٠٠م.

ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي ٢٠٠٠م.

المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م.

المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٨٣م.

المسائل الحلبيات، الفارسي أبو علي الحين بن أحمد، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، ١٩٨٧م.

معاني القرآن، الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٥، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.

المفصل في علم العربية، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري، د. ط، بيروت، دار الجيل، د. ت.

مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، مصر، مكتبة مصطفى البابي وأولاده، ١٩٧٢م.

المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، د. ط، العراق، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد ين يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط، بيروت، عالم الكتب، د. ت.

الممتع في التصريف، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ١، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٧م.

النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسية)، الحاج صالح، عبد الرحمن، منشور في كراسات المركز (سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية) العدد الرابع ٢٠٠٧م الجزائر، من (ص٤ – ١١٨).

وقفات مع شيخ النحاة سيبويه، عبد المنعم، أحمد، د. ط، القاهرة، جامعة الأزهر، ج. ت.